

## ارتباك أردني في معالجة الأزمة المتصاعدة مع العشائر

تحذيرات من انقسامات تمس بنية المجتمع في المملكة

## مبادرة بري الفرصة الأخيرة لتشكيل حكومة لبنانية

بيروت - تقول أوساط سياسية لبنانية إن الأسبوع الجاري سيكون حاسماً بالنسبة إلى التحركات التي يقودها رئيس مجلس النواب نبيه بري لتذليل العقوبات أمام تشكيل حكومة لبنانية جديدة برئاسة سعد الحريري.

وتحتل تحركات رئيس مجلس النواب بمباركة من عدة أطراف في الداخل وبينهم حزب الله والحزب التقدمي الاشتراكي، كما تحتل بغطاء غربي ولاسيما أميركي وفرنسي. وتشير الأوساط إلى أن هذه التحركات هي بمثابة الفرصة الأخيرة لولادة حكومة لبنانية، معربة في الآن ذاته عن مخاوف من إمكانية إجهاد رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل لها.

وتتقرب الأوساط للقاء الذي سيجري بين بري ورئيس الجمهورية ميشال عون والذي يرجح أن يكون الاثنين.

وتلقت إلى أن العقبة الأساسية لا تزال تتمثل في وجود ثلث معطل داخل الحكومة، مشيرة إلى أن رئيس الوزراء المكلف لا يزال يريد أن يعرف بوضوح لمن ينتمي الوزيران المسيحيان اللذان سيدخلان الحكومة في حال رفع عدد أعضائها إلى 24 كما يقترح بري.

وتتشدد تلك الأوساط على رفض الحريري تسمية مسيحيين جديدين في الحكومة ليكون بمثابة غطاء لثلاث معطل فيها يستخدمه رئيس الجمهورية ميشال عون وصهره جبران باسيل في ابتزازها.

وكان بري نجح مؤخراً في تفادي انفجار سياسي بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل كان أن يحدث بسبب رسالة عون لمجلس النواب التي حاول من خلالها الأخير حشر الحريري في الزاوية ولدفعه إلى الاعتذار.

وشكل هذا النجاح حافزاً لبري لإعادة إحياء مبادرته لتشكيل حكومة "دون ثلث معطل"، فيما تبدو فرص نجاحه من عدمها متساوية في ضوء الأجواء التي تشع من قصر بعيدا.

ويشهد لبنان منذ أغسطس الماضي أزمة حكومية في ظل انهيار متسارع للوضع الاقتصادي والمالي في البلاد، ويرى كثيرون أن الخيبة السياسية في لبنان لا تملك حالياً ترف الخيار وأن الاتفاق على تشكيل حكومة بات ضروريا لتفادي انفجار يلوح في الأفق مع تعاضد التحديات الاقتصادية وجفاف مصادر الدعم.



وضع مريك

الأردني، داعياً إلى ضرورة تعزيز الجبهة الداخلية وتماسكها.

ويشير المراقبون إلى أن قرار تجميد عضوية النائب أسامة العجارمة على خلفية تصريحات له، ساهمت في تعميق الأزمة مع العشائر، حيث أعطت إشارة بأن هناك توجهاً لتكميم أي صوت معارض، مع استمرار قوى الشد العسكري في الحيلولة دون إصلاحات تخشى أن تكون على حسابها.

وأبدت الحكومة عقب تفجر قضية الفتنة توجهاً لإجراء مراجعات تشمل قانوني الأحزاب والانتخابات، لكن هذا التوجه لا يزال متعثراً، مع انخراط المعنيين في سجالات عن الطرف المفترض أن يتولى هذه العملية.

ويرجح المراقبون أن يبقى التوتر سيد الموقف بين العشائر والسلطة التي تبدو تائهة ومرتبكة، وهو ما ظهر بشكل جلي في قرار تجميد العجارمة، ومن ثمة السعي لإيجاد طريقة للترجع عن ذلك، وقبلها الإعلان عن إصلاحات ثم محاولة التملص من الأمر.

لحشد التأييد له، ومن بين هذه المناسبات ذكرى مرور 50 عاماً على معركة الكرامة مع إسرائيل ومضي 10 سنوات على تشكيل الحراك الشعبي ومناسبة يوم الأم. ولا تبدو هذه الروايات مقنعة بالنسبة للعشائر التي لا تزال تنظر إلى أن ما حدث لا يعود كونه رد فعل على هواجس تسكن السلطة من تنامي شعبية الأمير، رافضة فكرة تحييده، وحرف الأنظار عن الإصلاحات التي يفترض القيام بها سياسياً واقتصادياً.

ويرى مراقبون أن طريقة التعاطي الرسمي مع واقع الأحداث لا تصب في سياق التهدئة، بل تزيد من تاجيح الأوضاع من خلال إلقاء بكل ما يحدث على نظرية المؤامرة، دون الذهاب في معالجات حقيقية.

ولفت رئيس مجلس الأعيان فيصل الفايز الأحد إلى أن هناك جهات تحاول استغلال الأحداث، وزرع الفتنة بين أبناء المجتمع الأردني. وحذر الفايز خلال لقاء مع مؤسسات المجتمع المدني، من أن "هناك انقسامات في بنية المجتمع

خلال الأسابيع التي سبقت الكشف عن القضية.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين قولهم إن الأمير حمزة ومعاونيه سعوا لحشد تأييد شخصيات قد تساهم في تنفيذ مخطط الفتنة وتحويله إلى تحد حقيقي أمام حكم الملك عبدالله.

وكشف المسؤولون عن أنه تم تعقب مكالمات عديدة ذات محتوى يحاول كسب ولاء لأمير. وظهر في إحدى المكالمات مع قائد عشيرة صوت يقول "قرر رجلنا التحرك، هل تبايعه؟".

وتقوم القضية ضد الأمير حمزة، والذي لا يزال على ما يبدو يخضع للإقامة الجبرية في منزله، على أنه حاول التحرك ضد الملك عبدالله الذي اغفاه من ولاية العهد في 2004 لصالح ابنه، مستغلاً في ذلك حالة الغضب الشعبي من الحادثة التي وقعت في مستشفى السلط وأودت بحياة 7 أشخاص بسبب الإهمال.

ويعتقد مسؤولون أن الأمير حمزة وجد في تزامن عدد من المناسبات فرصة

أدخل حالة من البلبلية في البلاد. واتهمت السلطات ولي العهد السابق الأمير حمزة بالتورط فيه مع عدد من الشخصيات السياسية والعشائرية، معلنة عن جملة من الإجراءات من بينها منع الأمير من الظهور، ومناقشة الأوضاع العامة، مع توقيف شخصيات عشائرية بينهم شيوخ، تم إطلاق سراحهم في وقت لاحق مع الإبقاء على التتبعات القضائية بحق عوض الله والشريف حسن بن زيد وهو أحد أبناء عمومة الملك عبدالله.

وكلف الأمير حمزة من تحركاته في السنوات الأخيرة في الأوساط العشائرية، ونجح في أن يكون مستمعا جيداً لهواجس هذا المكون ومطالبه، ولاسيما الشباب الذين ما فتئوا يبدون تملساً حيال الأوضاع الاقتصادية والسياسية داخل المملكة.

وكشفت صحيفة ذي غارديان البريطانية مؤخراً عن سعي معاوي الأمير حمزة ومسؤولين عسكريين سابقين إلى تعزيز هذا الحضور للأمير، وعن الحصول على مباحبة شيوخ العشائر له

يغطي الارتباك على طريقة معالجة السلطة الأردنية للتوتر المتصاعد مع العشائر، والذي تفجر مع أحداث ما سمي بـ"الفتنة"، وسط مخاوف بأن يتخذ هذا التوتر فصولاً جديدة، لاسيما مع ما أبدته السلطة من عدم جدية في السير قدماً في إصلاحات سياسية واقتصادية ينادي بها أبناء العشائر.

عمان - رجحت أوساط مطلعة انطلاق محاكمة رئيس الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله، والشريف حسن بن زيد، خلال الأيام القليلة المقبلة، في قضية "الفتنة" التي تفجرت في مارس الماضي.

وتأتي المحاكمة في توقيت حرج، في ظل ما يثار عن موقف العشائر من خطة تقديم الولاء والتعبية للأمير حمزة بن الحسين، وهو ما يتناقض ورغبة العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني في عدم الدخول في مواجهة مع العشائر في هذا الوقت تحديداً، حيث لا تزال العلاقة متوترة مع هذا المكون وهو ما ترجم في ردة فعل عشيرة العجارمة رداً على قرار تجميد عضوية ابنها أسامة العجارمة لمدة عام في مجلس النواب.

وتقول أوساط سياسية إن هناك قلقاً متصاعداً لدى الدوائر الرسمية من استمرار حالة التصعيد مع العشائر، وتبدو هذه الدوائر مرتبكة في التعاطي مع الوضع، بين السعي لاحتوائه وتخشياً من أن يفسر ذلك على أنه ضعف أو الذهاب في تبني لغة خشنة، قد تنتهي إلى مفاعيل سلبية تقود إلى مواجهة مفتوحة، وتعزز من موقف الأمير حمزة بن الحسين.



فيصل الفايز

وتبدى العشائر رفضاً لطريقة تحييد الأمير حمزة عن المشهد العام، وعلى خلاف ما كانت تصبو إليه السلطة فقد أدت الأحداث الماضية إلى زيادة شعبية الأمير، وعززت المواقف الداعية إلى ضرورة تبني نهج إصلاحية جدي يقطع مع السياسات القائمة. وكانت السلطات الأردنية كشفت في مارس الماضي عن مخطط لإحداث فتنة ما

## تحالف لايبند وبينيت يقوض فرص بقاء نتنياهو في السلطة

وترفض الأحزاب العربية في الكنيست الانضمام إلى حكومة يرأسها نفتالي بينيت الذي يدعم توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة.



زعيم المعارضة يائير لايبند ورئيس حزب يمينا نفتالي بينيت يتجهان لتشكيل ائتلاف التغيير

ونؤه نواب من القائمة العربية المشتركة التي تحتل ستة مقاعد في البرلمان إلى أنهم سيؤيدون حكومة يرأسها لايبند لكنهم لن يدعموا تلك التي سترأسها بينيت.

وقال زعيم حزب التجمع الإسلامي المحافظ منصور عباس الذي حصل حزبه على أربعة مقاعد، إنه قد لا ينضم إلى الائتلاف لكنه سيدعمه على الأرجح بهدف تحسين أوضاع المجتمع العربي داخل إسرائيل.

ومن غير المرجح أن يعمل أي تحالف حكومي جديد في إسرائيل على إيقاف مشاريع الاستيطان التي تسارعت تحت قيادة نتنياهو سواء في الضفة الغربية أو القدس الشرقية المحتلة.

ومن غير المتوقع أيضاً وضع حد للصواريخ التي قد تصل من قطاع غزة في أي تصعيد مستقبلي محتمل أو إنهاء العداء بين الجانبين، وقال النائب عن حزب ميرتس موسلا ران للإذاعة العامة الأحد إن "تغيير الحكومة سيحسن الكثير"، لكنه أضاف "لست متأكدًا من أن ذلك سيشمل اتفاق سلام".

وجاء لايبند (57 عاماً) وحزبه الوسطي في المرتبة الثانية، ومُنح المنع التلفزيوني أربعة أسابيع لتشكيل الحكومة وهي مهلة عطلها التصعيد مع قطاع غزة الذي بدأ في العاشر من الشهر الجاري قبل أن ينتقل إلى الضفة الغربية والمدن العربية والمختلطة داخل إسرائيل. وقال المحلل السياسي غايل تليش من الجامعة العبرية إن إسرائيل "أقرب من أي وقت مضى" إلى "تحالف التغيير"، معتبراً أن "نتنياهو في وضع يائس".

وكان نتنياهو دعا كلاً من ساعر وبينيت إلى الانضمام لحكومة تناوب ثلاثية. وقال "نحن في لحظة حاسمة بالنسبة إلى أمن دولة إسرائيل وصورتها ومستقبلها".

وحذر نتنياهو من أن أي سيناريو آخر سيؤدي إلى حكم إسرائيل من قبل تحالف "يساري" خطير. مع ذلك سارع ساعر، وهو وزير سابق في حكومة لحزب ليكود، لرفض العرض وكتب على تويتر "موقفنا والتزامنا لم يتغير، إنهاء حكم نتنياهو".

ويواجه تحالف "التغيير" الذي يتزعمه لايبند معوقات إضافية، إذ يعترض بعض أعضاء الكنيست اليمينيين على الشراكة مع نظرائهم العرب الذين يمثلون الأقلية العربية داخل إسرائيل (نحو 20 في المئة). وشهدت المدن العربية والمختلطة في إسرائيل تصاعد التوتر بين السكان من العرب الإسرائيليين واليهود. وقال العضو في حزب يمينا عميحاي شيكلي للإذاعة العامة الإسرائيلية إنه سيصوت "قطعاً" ضد الائتلاف الجديد.

أفيدور ليرمان وحزبي العمل وميرتس. لكن يبقى الائتلاف المتوقع بحاجة إلى دعم أحزاب يمينية متشددة تدعم الاستيطان إلى جانب دعم النواب العرب في الكنيست، وهي أمور تصعب تشكيله. وفي الانتخابات الأخيرة التي أجريت للمرة الرابعة خلال نحو عامين، حصل حزب الليكود بزعامة نتنياهو على ثلاثين مقعداً، لكن شركاءه اليمينيين المتشددون رفضوا الجلوس مع الأحزاب العربية والحصول على دعمها.

من أصل 120 على التوالي، إذ سيخلف الزعيم اليميني المتشدد رئاسة الوزراء قبل أن يترك المنصب لايبند. وسيضم الائتلاف الحكومي أيضاً وزير الدفاع زعيم حزب "أزرق أبيض" الوسطي بيني غانتس الذي واجهه بتهم تتعلق بالفساد لكنه ينفيها، ويشغل المنصب منذ العام 2009 دون انقطاع وسبقته فترة امتدت لثلاث سنوات.

ومن المتوقع أن يعتمد ائتلاف لايبند - بينيت الذي عليه أن يجمع 61 نائباً

القدس - اقترب الفريق المناوئ لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الأحد من تشكيل ائتلاف حكومي ينهي 15 عاماً من حكم الأخير. وتشير المعطيات إلى توجه زعيم المعارضة المذيع التلفزيوني يائير لايبند ورئيس حزب يمينا نفتالي بينيت نحو تشكيل ائتلاف حكومي أطلق عليه وسائل الإعلام العبرية اسم "التغيير".

ومن شأن هذا الائتلاف الإطاحة بنتنياهو وسط اقتراب الموعد النهائي لمفاوضات تشكيل الحكومة المقبلة. وأفادت مصادر إسرائيلية أن بينيت أبلغ أعضاء كتلته خلال الجلسة الأسبوعية بعد ظهر الأحد أنه "يتجه نحو حكومة التغيير".

وينتهي يوم الأربعاء التقويض الممنوح لايبند لتشكيل حكومة وذلك بعد أربع انتخابات غير حاسمة جرت في غضون عامين. ولن يكون هناك الكثير من القواسم المشتركة بين أحزاب الائتلاف الجديد باستثناء خطة لإنهاء 12 عاماً من حكم نتنياهو الزعيم اليميني الذي يحاكم بتهم فساد ينفيها.

وأخفق نتنياهو (71 عاماً) بعيد انتخابات مارس في تشكيل ائتلاف حكومي قبل أن يعهد الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين في مايو الجاري بالمهمة إلى لايبند المهمة.

وتأتي مساعي تشكيل الحكومة الإسرائيلية في الوقت الذي تعقد في كل من القاهرة وإسرائيل والأراضي الفلسطينية محادثات حول الليات النهديّة مع قطاع غزة وإعادة إعمارها بعد تصعيد بين الجانبين استمر 11 يوماً وتسبب بإيقاف محادثات الائتلاف



لسان حال نتنياهو: هل يفعلها لايبند